

في حاشية بالقرن والتم على العنبر وان كان غنم في الاسم اما ان يبقى
بعد الحذف على لغة اخرى او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا
الا الا في غير ما سبق في السجدة في اللغتين الا ان الحركة
مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة
في اللغتين الاخرى وان بقي تحذف المدة ايضا بانصق بالضم
في مصدر على اللغتين وان كان في اخره زيادة فان في حكم زيادة
واحدة فقامعا بالضم والفتح في مروان الالاف
تاء التانيث فان لا يشترط في الزيادة على التانيث والعامة تانا
لم يشترط بعد ان الشرطان لان العامة انما شرطت لانها
تأثير في الحذف وان كان الحذف تاء التانيث لم يشترط
الجزء الشرطي لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة فحذفها
وكذا لم يشترط الزيادة على التانيث لانها بالضم لم يلزم الالحاق
في الكثرة فان قيل لا في الحذف واقع قبل لان التانيث
غير يني عليها الكثرة يا شب اقبل او يني على خلاف العيين
ثمة او كان اسم جوف الواجب ان يقال يا شب اقبل فاصد
الشرطين معقود وهو الزيادة على التانيث وان كان معقود
الجماعة فالواجب اقبلي ويكون كذا الشرطين معقودا وبار

وجاز

وجاز في العطف والضم والالف اشتقاقا بالاشتقاق مشتق من
شبهت عن الامتداد او من مشتق اشتقاقا لان الاسم المشتق
مخروف عن المشتق منه او شبهت الجمل او وضعت احد اوجه
على طرف التانيث وعلى هذا سبب اشتقاقه لا في حرفه بل في
شبهت ان كان اللول مشتقا من التانيث وان كان مشتقا بالاشتقاق
على ما ترى وهو اوجه الشيء على ما دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاز
القوم الا زيدا فقد اوجبت زيدا من كل الجمل بالاضافة فيه وهو لم يبق من
كل دخل فيه وهو زيادة ذلك لا يشك في المنقطع من المشتق لان المماثلة
تلك جاز في القوم الاحكام بدخل في الحكم الا انه خرج من حكمه فيه
غيره فان قلت فاذما بدخل كيف اخرج فان الماد بالافعال وهو الحكم
عده والتعريف به والنسب عليه والسبب في نفسه في الكلام الموجب
اعلم ان المشتق بالالف لا يخلو من ان يكون في كلامه موجب وغير موجب
اعلم ان المعنى بالموجب كما يقدر باحد الاشياء التانيث التي هي التانيث
والذي والاستقراء وبغير الواجب ما صدر باحد ما كان مكان التانيث
بشركه التانيث والهي لان من المشتق اقيمة كما تراه في النسخ والهي في ذاته
ايضا فقولنا من كل من خالف غير الا فان كان الكلام موجبا فلما لم يكن
يكون المشتق من ذلك او المشتق منسوب نحو جاز في القوم الا انه

Copyrighted by King's University